الأمم المتحدة

A/CONF.207/7/Add.3

Distr.: General
12 January 2005
Arabic
Original: English

الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس
١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال
الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

موجزات حلقات المناقشة

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

حلقة المناقشة الثالثة

دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(الثلاثاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠)

موجز للمناقشة أعده الرئيس

١ - ناقشت حلقة المناقشة الثالثة دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترأس حلقة المناقشة راتشمات ويتولار، وزير البيئة في إندونيسيا، وأدارت المناقشة بيرليت لويزي، الحاكمة العامة لسانت لوسيا. ولتيسير الحوار الحكومي الدولي، استمع المشاركون في الحلقة إلى عروض، فتكلم فيليب دو لا أوس دو لالوفيير، رئيس مجلس صندوق التراث الوطني لموريشيوس، عن موضوع ''إدماج التراث الثقافي في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''؛ وتناول أدي ميريتوي راتونابوابوا، كبير موظفي شؤون التنمية الثقافية بإدارة الثقافة والتراث في وزارة شؤون فيجي، موضوع ''كيفية حماية التراث الثقافي للجزر الصغيرة بشكليه المادي واللا مادي وكيفية النهوض به وتعزيزه''؛ أما رالف ريجنفانو، مدير المركز الثقافي لفانواتو، فتناول موضوع ''إدارة المجتمعات المحلية للتراث الثقافي

120105 120105 05-20531 (A)
0520531

والموارد والتعليم''؛ وتكلم كيث نرس، أحد كبار المحاضرين في معهد العلاقات الدولية في جامعة ويست إنديز، بترينيداد وتوباغو، عن موضوع ''الصناعات الثقافية والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''؛ وتناول سيدني بارتلي، مدير الثقافة في وزارة التعليم والشباب والثقافة في جامايكا، موضوع ''إيلاء الاهتمام للثقافة على غرار السياسات التجارية والسياسات العامة الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة''.

٢ - كان هناك اتفاق عام على أن الثقافة احتلت مكانة هامة في عملية متابعة برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وكذا في التنمية المستدامة عموما. واعتبرت الثقافة الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة. واعترف بأن ثقافة الجزر وتراثها يوفران سبلا هامة للتنمية المستدامة، من خلال مجالات كالسياحة المستدامة، والمعارف التقليدية، والموسيقى، والمهرجانات. وتعتبر الهوية الثقافية والتراث الثقافي أمرين أساسيين في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويستحيل بالفعل استدامة التنمية ما لم تكن الهوية الثقافية مرتكزها ومنبعها.

٣ - وأبدت الوفود تأييدا كبيرا لوضع اتفاقية دولية جديدة عن التنوع الثقافي. وذكر أن التبادل الثقافي يغذي وينمي التنوع الثقافي والهوية الثقافية؛ كما أنه يبدد سوء التفاهم ويحول دون التطرف.

٤ - وأيدت وفود عديدة حماية التراث الثقافي والتنوع الثقافي، وتوفير موارد إضافية لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق ذلك. ودعا عدد من الوفود والمجموعات الإقليمية إلى المحافظة على لغات الشعوب الأصلية واللغات المحلية وإلى تدريس الثقافة والتقاليد ضمن مناهج التعليم الوطنية. وعلاوة على ذلك، ارتئي أن من الضروري أن تكون للدول الجزرية الصغيرة النامية كلمتها في وسائل الإعلام حتى تقدم صورة إيجابية عن ثقافات هذه الدول. فقد لوحظ أن توارث التقاليد الثقافية بين الأجيال يساعد في بناء مجتمع حيوي عفي.

٥ - ونادت بعض الوفود بوجود سياسات ثقافية وطنية وأطر تشريعية لدعم تنمية الصناعات والمبادرات الثقافية في مجالات من قبيل الموسيقى والفن والمهرجانات والمسرح والأفلام والسياحة الثقافية. فوجود صناعات ثقافية قادرة على الاستمرار تجاريا من شأنه أن يغذي التلاحم الاجتماعي ويعزز الهوية الوطنية. وينبغي تعزيز المؤسسات والصناعات الثقافية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية ومواجهة التنافس على الصعيد الدولي. فهذه المؤسسات والصناعات تشكل مجالات تمتلك فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية ميزة نسبية ويمكن استخدامها لرفع مستوى هذه البلدان اجتماعيا واقتصاديا.

وتشكل الثقافة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مصدرا رئيسيا من مصادر حمايتها إذ أنها تساعد على احتواء ما تحدثه العولمة من صدمات خارجية.

٦ - وحدد المشاركون مجالات العمل التالية بوصفها مجالات ذات أولوية:

- إشراك المجتمعات المحلية في عملية وضع السياسات الرامية إلى حماية التراث الثقافي، بما في ذلك تحديد الأشياء التي تستحق الحماية وتحديد مالكيها.
- تحسين إدارة مواقع التراث الثقافي والطبيعي والعمل على أن تكون أبوابها مفتوحة أمام الجميع وأن تجري صيانتها بأقل تكلفة ممكنة.
- إقامة شراكات بين الحكومات والمجتمعات المدنية من أجل تحقيق إدارة مستدامة للتراث.
- دعم قدرات المجتمعات المحلية وتعزيزها في مجالي إدارة الموارد وتسيير الشؤون العامة.
- وضع برامج لتسجيل المعارف التقليدية وحفظ القيم والتقاليد والممارسات الثقافية الموروثة.
- تضمين المناهج الدراسية الأساسية تعليم ونقل القيم التي تتوارثها المجتمعات المحلية وما يرتبط بها من معارف محلية ومعارف تمتلكها الشعوب الأصلية.
- تسجيل لغات الشعوب الأصلية وحفظها كوسيلة لدعم إدماجها الدائم في مناهج التعليم المدرسية والتشجيع على إصدار مؤلفات بهذه اللغات.
- بناء القدرات الثقافية من خلال التعليم والتدريب في مجالات الفنون، والإدارة الفنية، وإدارة التراث، وإدارة المشاريع الثقافية.
- الاستثمار في الصناعات الثقافية لتوليد فرص محلية جديدة للعمالة والتصدير، والمساهمة في تنويع المجالات الاقتصادية، وتعزيز الثقة والصلات الثقافية وتوسيع نطاقها مع المجتمعات خارج البلاد.
- تكثيف المشاورات بين الحكومات والصناعات الثقافية من أجل تكييف السياسات الحكومية مع الممارسات القائمة في مجالات الثقافة والتجارة والصناعة والسياحة والتعليم وحماية الملكية الفكرية، والقطاعات الأخرى.
- حماية الملكية الفكرية للدول الجزرية الصغيرة النامية من القرصنة في مجالات الموسيقى والنشر والصناعات الإبداعية الأخرى، وبناء القدرات في مجالات حفظ الحقوق،

وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية لحماية جميع أشكال الإبداع والابتكار، وتوعية العامة بهذه المسائل.

- تحسين القدرة المؤسسية على الدفاع عن المنتجات الثقافية والخدمات والملكية الفكرية، بما فيها حقوق النشر، والترويج لها وتسويقها.
- زيادة إمكانيات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على رؤوس الأموال والقروض، لا سيما في مجالات تمويل التنمية والهبات التي تساعد على تنمية السوق، وإنشاء صناديق لدعم الثقافة في المناطق التي توجد فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.